

الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية

محمد صالح محمد الزهراني
الرقم الجامعي: 251002067



قضايا بحثية 2
Week 04



تتمثل المهمة الحالية (3): في تقييم كيفية صياغة أهداف الدراسة والأسئلة البحثية لرسالة ماجستير، وربط هذه المهمة مع المهمة السابقة والتي تتضمن: استعراض الأدبيات السابقة مع تقييم شمولية الأدبيات المستعرضة، ترابط الأفكار، واستخدام مصادر موثوقة.



عرض الدراسات السابقة في رسالة ماجستير بعنوان:

"الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية" الحوكمة البيئية، والاجتماعية وحوكمة الشركات": حاله دراسية - المملكة العربية السعودية"

3. الإطار النظري:

الاستدامة:

تعد عرفها تقرير التنمية المستدامة "أجها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الأضرار بنقرة الأجيال المقبلة على تنمية احتياجاتها". لذا يصر مفهوم الاستدامة (Sustainability) عن تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتهم، والتي تحمي المعايير التي تحقق التنمية للأجيال القادمة مع الحفاظ على الموارد وتقليل الهدر منها تنمية ما تشهد من عوامل متغيرة في الواقع الكوني والتطورات السريعة والزيادة السكانية والاعتراف السريع للوارد الطبيعية. حيث تلقت البشرية منذ القدم اهتمامها بالموارد الطبيعية دون المحافظة على فكرة استدامتها وتبنيها. لذا تضمن الاستدامة مجموعة من الجوانب والمفاهيم المختلفة والتي تعرف بالاجب المالي الاقتصادي، الجانب الأخلاقي المجتمعي البشري والجانب الطبيعي المؤسسي الذي يمكن الأطر التنظيمية والتشريعية التي تمكن الشركات والكليات من تطبيق معايير الاستدامة. ومن حيث الجانب الأخلاقي فهو يصر عن الدوافع الأخلاقية بالحفاظ على الموارد ومكتسبات الأجيال القادمة. أما من حيث الجانب المالي الاقتصادي فهو يميل في مضمونه إلى الاستثمار المستدام وزيادة نفع أساليب المصالح والمستثمرين حيث بدأ مفهوم الاستدامة مع بداية الألفية بالانتشار عن طريق الأهداف الإنمائية لألفية وصولاً إلى أهداف التنمية المستدامة المسطرة في عام 2015م والتي تشكل خارطة طريق للاستدامة.

مفهوم حوكمة الاستدامة الثلاثية: ESG":

ظهرت تلك الإنجازات الثلاث بشكل متزامن نتيجة تلبية الأزمات التاريخية للتحديا "البيئية والاجتماعية والاقتصادية" وتزايد العالم كمجموعة واسعة، والفرصة لتسليحهم ومساندة إقليمية في الاستثمارات وأعمال المستثمرين لها كونه ياتيات غير مالية مؤثرة في اتخاذ القرارات، حيث بدأ مفهوم حوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG" من المفاهيم المنشورة حديثاً في وقتنا الحاضر والذي يرمز إلى مفهوم تشمل عا كلاً معول بها سؤال الألفية حيث كان الهدف الرئيسي الجانب المالي الربحي فقط ومدى تحقيق الأرباح في الاستثمار في الشركات دون النظر إلى حوكمة الاستدامة الثلاثية في كافة أبعادها. وقد أثار الجريدي (2015) لمكونات الاستدامة التي تتكون من ثلاث أعمدة مترابطة الركيزة الأولى البيئة بمكوناتها الطبيعية الماء والهواء والفرقة والبيئة المستحقة المالي والمخاطر، الركيزة الثانية الاقتصاد استغلال الموارد وتمييزها بما يحقق رفاهية المجتمع بطريقة فاعلة، الركيزة الثالثة المجتمع بما يحقق العدالة والديمقراطية. وقد عرفت Financial Times حوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG" بأنها مجموعة من مؤشرات الأداء غير المالي التي تشمل قضايا البيئة وحوكمة الشركات والأخلاقيات المستدامة والفكر فيها موجودة لضمان المسألة ومعرفة الأداء المستقبلي حيث بدأ مصطلح عام يستخدم في سوق رأس المال من قبل المستثمرين وأصحاب المصلحة. بينما عرفه مؤشر MSCI العالمي بأنها العوامل التي تتأثر في الاعشار العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الإدارة إلى جانب العوامل المالية في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

كما تشير بعض الدراسات إلى أن الفكرة الأولى بترارة الجوانب البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عندما أظهر مجموعة من المستثمرين اهتمامهم بتلك الجوانب (Richardson, 2009). وقد بدأ مفهوم (ESG) من نظرية الاستثمار المسؤول والمصرف بالاستثمارات التي تتمتع بقضايا البيئة والاجتماعية وحوكمة الشركات، كذلك يعرف بالاستثمار الأخلاقي والاستثمار الأخضر ومجموعاً تعرف بالاستثمار المسؤول، لذا تعد الجوانب غير المالية والتي أصبحت الآن ذات قيمة مالية لأصحاب المصالح والمستثمرين وذلك أهمية متزايدة بدءاً من تحليل الشركات وتقييمها لتحقيق الاستدامة في المنظمة من خلال ثلاثة مسارات وهي تلتزم: جو امل غير مالية تؤثر في قدرة الشركة وإسداء التقييم على الجاه والاستثمار وخلق قيمة على المدى البعيد. وفي ظل تزايد المتطلبات بشأن الظواهر المناخية وجوانب الاستدامة يوماً بعد يوم بدأت الشركات السعي للبيئة وها لا يكتفي اقتصاد مستدام حيث تركز أغلب الدراسات على بعد واحد للاستدامة، أما عند النظر في استخدام مفهوم "ESG" يجب النظر إلى هذه الأبعاد الثلاثة معاً من نحل الوصول إلى تقييم مستدام.

الأطر التنظيمية والتشريعية لها وعدم استكوار توقيت الإفصاح عن مثل تلك التقارير والجمهور واستمراريتها بشكل سنوي، كما تناولت بعض الشركات في توحيد مصدر الحصول على هذه التقارير من حيث الاعتراف عنها في مواقع السوق أو نشرها في موقعها أو تخصيص صفحة على موقعها لتقارير الاستدامة، ومدى مساهمتها من جهات خارجية مع وجود بعض الاستثناءات لمالية المساهمة ما بين سواات التقارير لبعض الشركات، حيث جندت أغلب الشركات إلى الانسداد بالاطار الأساسي للمبادئ الأساسية لإعداد التقارير (GRI)، كما لا يوجد توحيد ومعايير موحدة لجودة الإفصاح ومهولة لمالية القياس والمقارنة فيما بين الشركات حيث شهدت معظم التقارير الشنونة اختلاف في طريقة عرض المعلومات وحجتها حتى فيما بين الشركات لكل شركة ومدى ربطها في الأبعاد التنموية ورواية المملكة، وقدم تم التركيز في البيئة على مدى توفر المعلومات والفرق فيما بين القطاعات في السوق الرقيقة والشركات التي اهتمت إلى إحدى المؤشرات المالية للاستدامة على الشركات التي تنتشر تقارير استدامة بشكل مستقل وفق المبادئ العالمية وحجم الشركة، حيث أن بعض الشركات التي تحاول نشر التوجه نحو الاستدامة الثلاثة تستخدم عبارات استشرافية خصوصاً لفضاء البيئة والمجتمع في ظل غياب الحد الأدنى من الأطر التنظيمية والتشريعية التي تحكم عملية الإفصاح عن الاستدامة الثلاثية كما يلاحظ محدودية الشركات التي اهتمت الي المؤشرات المالية للاستدامة وعدم وجود مؤشرات محلية للاستدامة، كما ان عدد محدود من الشركات الأخرى المدرجة والتي لا تنتشر تقرير مستقل عن الاستدامة تنتشر معلومات محدودة جداً عن مثل دمج بعض المعلومات المبسطة جداً عن الاستدامة الثلاثية في تقاريرها السنوية وقد تناولت الشركات بشكل كبير من حيث عرض المعلومات وترتيبها من سنة لأخرى في تقاريرها، ومعظم الشركات لا تنتشر أي معلومات عن الاستدامة أو تقاريرها بل فرغ من بوا الإهتمام لبعض الشركات في أفعالها واختارها المنشورة.

دراسة (Wan Mohammad and Shaista Wasnuzzaman, 2021) بعنوان الإفصاح البيئي والاجتماعي وحوكمة "ESG" البعزة التنافسية وأداء الشركات في دولة ماليزيا، وهدفت هذه الدراسة إلى البحث والتحقق في كثر الإفصاح عن "ESG" للشركات على أداء الشركة والقيمة التنافسية، من خلال عينة بياكث مكونة من 3966 ملاحظة من عام 2012م إلى 2017م لحد 661 شركة مدرجة في سوق ماليزيا، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن "ESG" يحسن من أداء الشركة حتى بعد السيطرة على القيمة التنافسية كذلك أن زيادة الإفصاح عن الاستدامة الثلاثية بوحدة واحدة سنوي إلى زيادة أداء الشركة تريباً بنحو 4% في ماليزيا، كما يمكن لصاحبي السياسة تعزيز الأطر التنظيمية من خلال دمج "ESG" مع مختلف الأنشطة ومبادرات خلق القيمة.

وقد بحثت دراسة (Alareeni and Hamdan, 2020) عن تأثير "ESG" على أداء الشركات الأمريكية المدرجة في S&P 500 وهدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان هناك علاقات بين الإفصاح عن الشركات عن "ESG" والمؤشرات المالية: التنافسية العائد على الأصول (ROA)، المالية العائد على حقوق الملكية (ROE)، والقيمة السوقية للشركة مجموعة على تكلفة استبدال أسهمها وتعرف ب (Tobin's Q) وما إذا كانت هذه العلاقات إيجابية أم سلبية أم حتى محايدة. خلال الفترة من 2009 إلى 2018م، عن طريق رسم 4869 ملاحظة وتوصلت النتائج إلى أن تكلف عن "ESG" يؤثر بشكل إيجابي على مقاييس أداء الشركات، وأن مقاييس المكونات الفرعية للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بشكل مستقل تظهر أن الإفصاح البيئي والمسؤولية الاجتماعية للشركات يرتبط سلباً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بينما يرتبط إيجابياً ب (Tobin's Q)، بالإضافة إلى ذلك يرتبط الإفصاح عن حوكمة الشركات بشكل إيجابي بالعائد على الأصول (Tobin's Q) ويرتبط سلباً بالعائد على حقوق الملكية، والأهم في أن عوامل حوكمة الاستدامة الثلاثية بملغها تملك إلى أن تكون أعلى مع الشركات التي

لديها أصول ورافعة مالية كبيرة، كما قد كلما ارتفع الإفصاح عن الاستدامة الثلاثية ارتفع العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

وفي الجانب التنظيمي دراسة (Singhania and Saini, 2021)، عن تجارب لوائح الاستدامة الثلاثية "ESG" تحليل مقفزة بين الدول المتقدمة والمتشكلة، في ظل ارتفاع الوعي والاهتمام بجوانب الاستدامة الثلاثية وإعداد التقارير على مستوى العالم، عن مدى تأثير تلك الأبعاد على الأداء المالي للشركات، والتوجه في الإلزام بالإفصاح عن الاستدامة الثلاثية عن المعلومات غير مالية والانتقال من الجانب الاختياري في الإفصاح إلى الإلزام في تبنى ممارسات الاستدامة الثلاثية ومعرفة الممارسات الصورية في الإفصاح عن تلك المعلومات وأهمية إعداد مؤشر لفصاح "ESG" وفهم الأداء بناء على درجة الإفصاح، ومدى التزامها بالإفصاح عن "ESG". وتم تصنيف الدول إلى أربع فئات مختلفة دول الترويج، السويد، النمراقة، هنندا، المملكة المتحدة، بلجيكا وفرنسا حصلت على درجة عالية في "ESG" وتم تصنيفها على أنها دول ذات إطار ممتلور، بينما حصلت دول ألمانيا، إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، سويسرا، كندا، اليابان، البرازيل وجنوب أفريقيا على درجة متوسطة إلى عالية في "ESG"، وتدرج ضمن فئة إطار "ESG" الذي يتضمن بسرعة، في حين لم تصنيف سنغافورة، الهند، الصين، الفلبين، ماليزيا والأرجنتين كدول ذات إطار عمل "ESG" في مراحل التطوير، وأخيراً تم تصنيف دول روسيا، اندونيسيا، تايلاند، بنجربا وهنندا على أنها دول ذات إطار عمل في مرحلة متكرة بسبب انخفاض درجة "ESG" في تلك الدول.

وفي دراسة فاتح، والفروق (2021)، عن مستوى التقارير عن حوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG" للشركات العبدية بالبورصات في المنطقة العربية (MENA)، وهدفت إلى معرفة جهود الشركات العبدية في البورصات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال حوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG" وتطبيقها السريعة على أفضل الممارسات العربية من خلال تقييم النتائج باستعمال مؤشر S&P Pan ESG Hawkamah الذي يقيس أداء الشركات في مجال حوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG" بالمقارنة مع الشركات الأخرى في الدول: الإمارات العربية المتحدة، السعودية، قطر، عمان، الكويت، البحرين، لبنان، الأردن، المغرب، تونس ومصر. وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى مقبول للممارسات في مجال الحوكمة البيئية والمسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات "ESG" وذلك للشركات محل الدراسة في تلك الدول.

واقامت دراسة (Amacha and Omkar, 2017) والتي تبحث طبيعة العلاقة بين تقارير الاستدامة والأداء المالي للشركات المدرجة في سوق ماليزيا وذلك خلال الفترة من 2010م إلى 2013م، حيث تضمنت الدراسة على الشركات التي تتدرج تحت قطاع الطاقة تشمل البيئة إحدى وعشرون شركة تم فحص تقاريرها، وذلك بالاستناد إلى مؤشر الاستدامة والذي يتكون من عناصر الاستدامة الثلاثية "الأمنية البيئية وكمايتها، بيئة العمل والموظفين، المساهمة المجتمعية، سلوكيات المنظمة، أصحاب المصلحة والحوكمة، الأداء المالي" وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين مؤشر تقارير الاستدامة المالية والأداء المالي للشركات محل الدراسة.

إما دراسة الزهراني، وعسيري (2022)، بعنوان الإفصاح الطلوعي عن الاستدامة وهما المبلغرة المالية لإعداد التقارير (GRI) دراسة تحليلية على شركات المساهمة الصناعية السعودية، وقد هدفت إلى التعرف على ممارسات الإفصاح للشركات في السوق المالية السعودية وذلك في قطاع الطاقة والمواد الأساسية والصناعات لعام 2016م، بتحليل المحتوى لتقارير المالية المنشورة عن موقع السوق والشركات محل الدراسة والتي تضمنت 65 شركة،

تعد الاستدامة الثلاثية بمكوناتها الثلاث " البيئية، والاجتماعية وحوكمة الشركات" عنصر أساسي لتحقيق مستهدفات التنمية لبناء اقتصاد مستدام متوازن، حيث أصبحت المكونات الثلاث ذات أهمية متزايدة للحكومات والمستثمرين لاتخاذ القرارات، إذ هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى معرفة أهمية الأطر التنظيمية والتشريعية وطبيعة العلاقة بينها وبين حوكمة الاستدامة الثلاثية بالنظر لتلغج المؤشرات والتجارب والممارسات الدولية باستخدام المنهج الوصفي من خلال تحليل بيانات ومعلومات أنظمة والتشريعات وطرق الإلزام في التطبيق، نجد أن الدول توجد بشكل سريع لفرض الإلزام بالإفصاح عنها وإصدار التشريعات والمعايير إلزامية للإفصاح عن التقارير الخاصة بها لتعزيز مستويات حوكمة الاستدامة الثلاثية وتحسين مستوى الإفصاح ع والبيانات غير المالية، وقد بينت نتائج الدراسة مدى الإهتمام والطلب المتزايد حول العالم لحوكمة الاستدامة الثلاثية ونمو الاستثمار المسؤول، والاطر الإنمائي الذي تتركه على الجهات التي تملكها من حيث الفرص والمخاطر والالتزام العالمي نحو الاستثمار المستدام والإلزامية في الإفصاح وصحت التطبيق والإفصاح في بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية بالرغم من مرحلة التسول التي تشهدها المملكة في ظل رؤية 2030.

كما خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات لإصدار التشريعات والتنظيمات والتشريعات المفارمة بالإفصاح عن الاستدامة الثلاثية في المملكة، وأهمية دعمها في المجال الاستثمارية، وتحسين الإداء المتوقع من التطبيق وإطلاق مؤشرات القياس وتقييم الشركات على الإلزام ونشر الوعي بفعالها.

الكلمات المفتاحية: حوكمة، الاستدامة الثلاثية، ESG، المملكة، تنمية، الشنونة.

تقييم الدراسة من حيث معايير المهمة (2)

تقييم (4 درجات: شمولية الدراسات المستعرضة)

بعد عرض الدراسات السابقة، من الملاحظ ما يلي:

- لم يضع الباحث عنوان جانبي (الدراسات السابقة) ولكن عرضها في سياق الإطار النظري، كان من الأفضل وضع عنوان للدراسات السابقة والتعقيب عليها في إطار المعايير البحثية، إلا أنه تم عرضها بشكل منهجي حيث تضمنت (الهدف، المنهج المستخدم، العينة، والنتائج والتوصيات)، لم يتم ترتيبها لا زمنياً ولا حتى تصنيفها حسب المتغيرات أو إذا كانت عربية أو أجنبية.
- عرض الدراسات السابقة يعتبر شاملاً نوعاً ما، حيث غطى الباحث الأبعاد الأساسية لموضوع الدراسة من خلال عرض دراسات تناولت الأطر التشريعية والتنظيمية- وإن كانت قليلة حيث أشار الباحث إلى ندرة أو قلة الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع على حد علمه- ، ودراسات أخرى تناولت حوكمة الاستدامة الثلاثية
- شملت الأدبيات المستعرضة مزيجاً من الدراسات العربية والأجنبية الحديثة مما يعكس جهداً واضحاً في سدّ الفجوة البحثية، تُبرز موقع الدراسة الحالية بوضوح في سياق ما سبق عرضه نظراً لقلة الدراسات في هذا الموضوع كما ذكرنا سابقاً.

عما إذا كانت تلك الشركات تصح عن تقارير استدامة مستقلة لجوانب الاستدامة التلقائية والجوانب التنظيمية وفقاً للمبادرة، ومدى تغطيتها من جهة خارجية لضمان موثوقية المعلومات المصنوع عنها، وقد كانت أبرز نتائجها أن الإفصاحات عن تقارير الاستدامة المستقلة تمثل ما نسبته 6% من العينة والتي تُعد منخفضة مقارنة بالأسواق الخارجية وتركز على الجانب المالي أكثر من الجانب الاجتماعي والبيئي، ومن حيث مساهمة تلك التقارير من طرف خارجي فقد كان هناك شركة واحدة، وعن ملتبحة الإفصاح الوصفي للشركات محل العينة أنه اداه إدارة الإفصاح وأن معظم المعلومات المصنوع عنها تلويحاً لا تكس الأداء بشكل دقيق؛ ومضروبة إلزام الإفصاح وفق المبادرة العالمية نظراً لانتشارها على نطاق واسع دولياً، وتأكيد تلك التقارير من مصادر خارجية بناء على التتبعات والتطبيقات المطلوبة.

وبالرغم من محدودية الدراسات التي تطرقت إلى الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة التلقائية نظراً لحدّة الموضوع وقلة الدراسات بشكل عام وخصوصاً باللغة العربية في مجال حوكمة الاستدامة التلقائية، والأطر التنظيمية والتشريعية في المملكة العربية السعودية، فقد خلصت الدراسات السابق إلى التوجه العام نحو الاستدامة التلقائية وزيادة الاهتمام والوعي بجوانب الاستدامة التلقائية والطلب على تقارير الاستدامة على مستوى العالم ومدى تأثير تلك الأبعاد على الأداء المالي للشركات وعلاقتها بمقاييس الأداء وتوجهات المستثمرين والجهات المنظمة وإطلاق مؤشرات القياس للاستدامة، وفوائد الاستدامة التلقائية على بيئة الشركات وزيادة أداء الشركة والتي ارتبطت بالعلاقة بمقاييس الأداء وأنه كلما ارتفع الإفصاح عن الاستدامة التلقائية ارتفع العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والمقاييس الأخرى والتوجه المتسارع في الإفصاح بالإفصاح عن الاستدامة التلقائية عن المعلومات الخبر مالية والانتقال من الجانب الاختياري في الإفصاح إلى الإلزام في تلبية ممارسات الاستدامة التلقائية في بعض الدول بوتيرة متسارعة من خلال إصدار التنظيمات والتشريعات المازمة للشركات للإفصاح عن تلك التقارير وتأكيدا من طرف خارجي.

معايير اختيار تجارب هذه الدول:

تعود الأسباب الرئيسية لاختيار تجارب دولة أستراليا، ماليزيا والهند في موضوع الدراسة بهدف البحث عن التنوع في التجارب على مستوى العالم وكون الدول أصدرت تنظيم إلزامية حوكمة الاستدامة التلقائية "ESG" في بيئة الأسواق المالية الناشئة أو المتقدمة للدول ومدى توفر معلومات متاحة عن تلك الدول ونجاح هذه التجارب وتميزها عند تطبيقها، مع مراعاة أهمية مناسبتها للبيئة الاقتصادية والثقافية وإمكانية الأخذ بمثل تلك التجارب لتمييزها وقرئها من بيئة التطبيق وطبيعة بعض المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة لبعض القطاعات في تلك الدول، حيث يعود سبب اختيار تجربة أستراليا كونها من أوائل الدول التي عملت على تنفيذ إلزامية حوكمة الاستدامة التلقائية بطريقة الإلزام أو التوضيح، ومن حيث تجربة ماليزيا فقد حظيت هذه التجربة بتميز وإنشاده كبيرة وحقت رقماً قيمياً في عملية التطبيق من بين الدول في العالم ومدى قدرة الشركات الماليزية في تحقيق عوائد وتعزيز مساهمة القطاع الخاص. كما يحد اختيار تجربتها بسرعته التطبيق وتوالت أهداف الأهمية للتنمية المستدامة وإصدار إقراراً لمطابقة الإلزام بالإفصاح عن الاستدامة التلقائية مع مراعاة المرونة في التطبيق والإلزام في أية التدرج في التنفيذ على مستوى الشركات وقبول المعايير الدولية المسافرة من قبل المنظمات، وتم مراعاة مدى استخدام أسواق المال في عملية ممارسات الاستدامة التلقائية في اختيار تجارب الدول مع التوسع في الدول التي أدخلت الإلزام في عملية التطبيق مؤخراً.

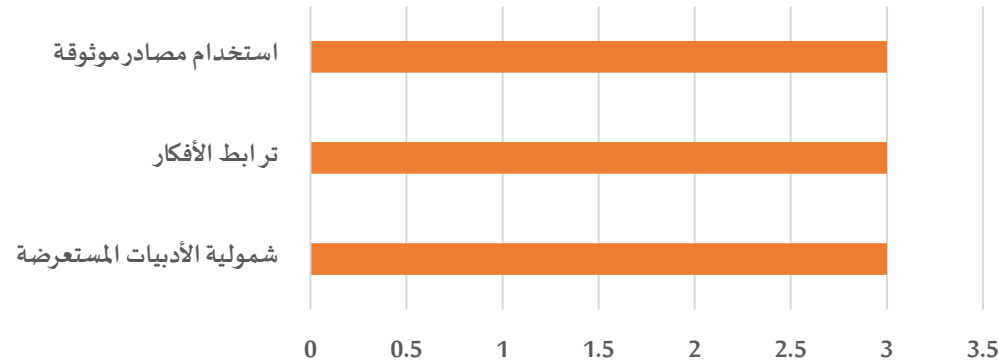
تابع التقييم معايير المهمة (2)

3 درجات: (ترابط الأفكار)

- يتضح الترابط المنطقي في عرض الأفكار وترتيبها بشكل متدرج حيث تناول الباحث متغيرات الدراسة من حيث المفاهيم بشكل عام وانتقل إلى واقع هذه المفاهيم وتطبيقها في المملكة العربية السعودية مما يعطي انسيابية في الطرح ويظهر فهماً منهجياً في معارف الباحث.
- وُفق الباحث في تقديم عرض منظم ومترابط الأفكار، خاصة في عرض واقع تطبيق حوكمة الاستدامة الثلاثية في المملكة العربية السعودية، والانتقال إلى التجارب الدولية في هذا المجال، كان لهذا التسلسل دور كبير في فهم الموضوع لدى القارئ بشكل سلس.
- حققت الدراسة ترابط واضح في عرض الأفكار بدءاً من المقدمة وحتى الإطار النظري بما فيه الدراسات السابقة، مما عزز وضوح مشكلة الدراسة وأهميتها، وساعد القارئ على تتبع السياق النظري للدراسة بسهولة

3 درجات: (استخدام مصادر موثوقة)

- تميزت الدراسة باستخدام مصادر علمية محكمة وموثوقة تمثلت في كتب أكاديمية، مقالات منشورة في مجلات علمية، وتقارير معتمدة.
- اعتمد الباحث في هذه الدراسة على مصادر حديثة نسبياً في مجملها
- تم التوثيق وفق المعايير الأكاديمية، مما يعزز من مصداقية العرض وسلامته العلمية.
- اعتمدت الدراسة أيضاً على مصادر ومراجع متنوعة ما بين العربية والإنجليزية مما يعكس اطلاعاً واسعاً من قبل الباحث



عرض أهداف وأسئلة الدراسة المهمة (3)

أهداف الدراسة تتلخص في:

تحليل محتوى الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية ESG المطبقة في المملكة العربية السعودية، وأثر غياب التنظيمات واللوائح على حوكمة الاستدامة الثلاثية في بيئة الأعمال، والتعرف على واقع الإفصاح للشركات المدرجة في السوق المالية، وأثر غيابها على المنظمات، مع التعرف على الفرص والمخاطر المتحققة للمنظمات وطرق الإلزام في عملية التطبيق، ومن ثم تقديم توصيات مبنية على واقع الممارسات العالمية والمؤتمرات الدولية. من خلال الإجابة على التساؤل: **ما العلاقة بين الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية؟** ينبثق من هذا التساؤل، أسئلة فرعية تتمثل في:

- هل هناك علاقة بين الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية؟ وماهية طبيعة العلاقة بينهما؟
- ما مدى إمكانية تطبيق إطار حوكمة الاستدامة الثلاثية في المملكة العربية السعودية؟

3.1. الهدف من الدراسة:

تهدف هذا الدراسة إلى تحليل محتوى الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG" المطبقة في المملكة، وأثر غياب التنظيمات واللوائح على حوكمة الاستدامة الثلاثية في بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية والتعرف على واقع الإفصاح للشركات المدرجة في السوق المالية، وأثر غيابها على المنظمات مع التعرف على الفرص والمخاطر المتحققة للمنظمات وطرق الإلزام في عملية التطبيق ومن ثم تقديم توصيات مبنية على واقع الممارسات العالمية والمؤتمرات الدولية. وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

ما العلاقة بين الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية؟

وينبثق من هذا التساؤل التساؤلان الفرعيان التاليان:

1. هل هناك علاقة بين الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية؟ وماهية طبيعة العلاقة بينهما؟
2. ما مدى إمكانية تطبيق إطار حوكمة الاستدامة الثلاثية في المملكة العربية السعودية؟

تقييم أهداف وأسئلة الدراسة

تقييم (5 درجات: وضوح الأهداف)

بعد العرض السابق للأهداف يتضح ما يلي:

- الأهداف موضوعية واضحة يمكن تحقيقها.
- كان من الأفضل لو قام الباحث بعرضها على شكل نقاط أو عبارات مرقمة حتى يسهل على القارئ فهم الموضوع والمشكلة.
- تمت صياغة الأهداف بشكل مباشر ومحدد تضمنت متغيرات الدراسة الأساسية الأطر التنظيمية، حوكمة الاستدامة الثلاثية .
- جاءت الأهداف متناسقة ومرتبطة مع مشكلة الدراسة وأهميتها وباقي أجزاء الدراسة
- قام الباحث بربط تحقيق الأهداف من خلال الإجابة على تساؤلات الدراسة.
- بشكل عام فإن الأهداف تعتبر واضحة ومحددة، واتسمت بصياغة خالية من الأخطاء بلغة سليمة

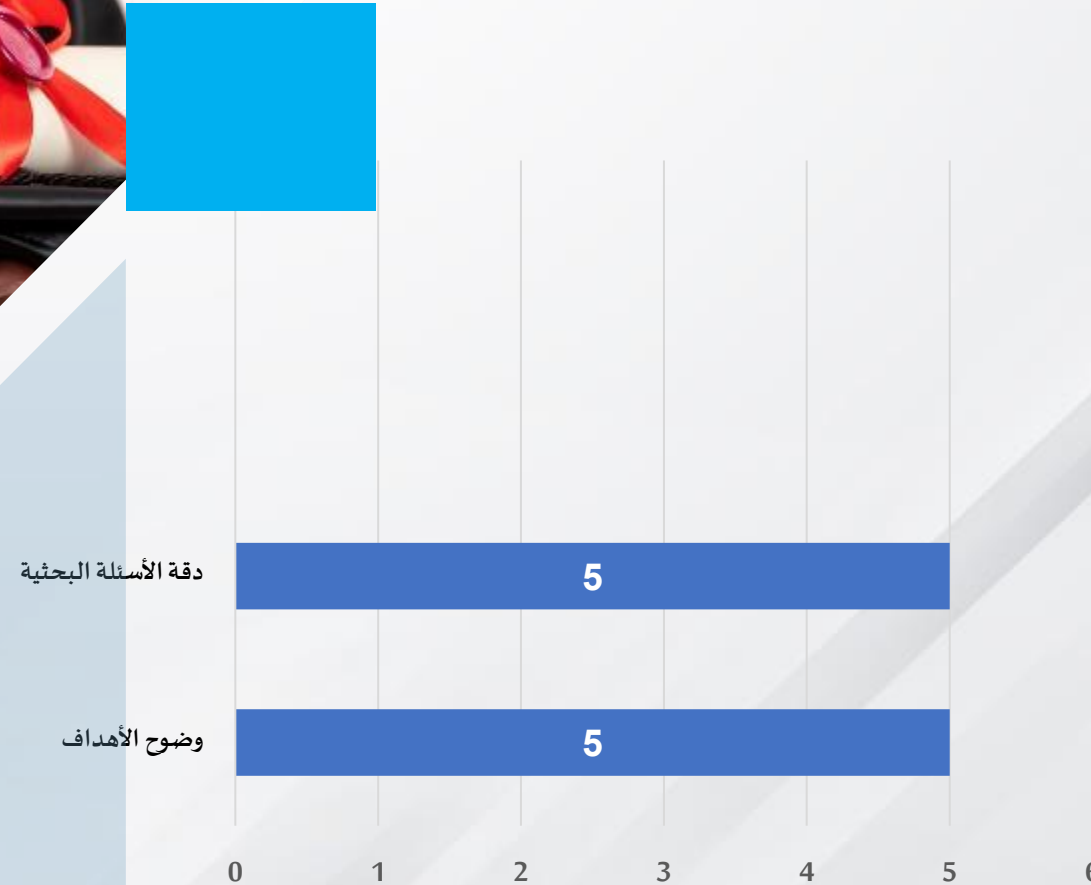
تقييم (5 درجات: دقة الأسئلة البحثية)

بعد العرض السابق للأسئلة البحثية:

- من الواضح أنه تم صياغتها بوضوح، بعبارات محددة ومفهومة حيث يمكن للقارئ معرفة ما الذي يسعى الباحث لتحقيقه من الدراسة
- تضمنت التساؤلات متغيرات الدراسة الأساسية: الأطر التنظيمية والتشريعية، حوكمة الاستدامة الثلاثية
- ارتبطت بأهداف ومشكلة الدراسة، وتم من خلالها تحديد مجال الدراسة (المملكة العربية السعودية)
- من الملاحظات على الأسئلة البحثية، أنها جاءت ضمن أهداف الدراسة، ولو أن الباحث جعل التساؤل الرئيسي والأسئلة البحثية في مشكلة الدراسة، كان أفضل من حيث المنهجية العلمية لعرض المشكلة والأهداف.

التقييم بشكل عام 10/10

يمكن القول إن أهداف وأسئلة الدراسة تميزت بالوضوح، والدقة، والاتساق مع باقي الأجزاء، مع صياغة لغوية سليمة، إضافة إلى أن عرض الدراسات السابقة اتسم بالشمولية نوعاً ما، مع ترابط ملموس في الأفكار، واستخدام المصادر الموثوقة.





مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

